

أثر التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**The impact of inflation on the balance of payments in Algeria during the period (1990-2019)**

بن زروق إيمان، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة باتنة 1،

mesimene@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2022/01/09

تاريخ الاستلام: 2021/12/03

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التضخم على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)، وذلك من خلال: الجزء الأول منها بدراسة وتحليل تطور المتغيرين في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما الجزء الثاني فيتمثل في دراسة قياسية لتقدير أثر معدل التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري والذي تم تعويضه بمعدل تغطية التجارة الخارجية، باستخدام السلاسل الزمنية للمتغيرين بواسطة نموذج تصحيح الخطأ VAR. وتم التوصل في الأخير إلى أن معدل التضخم لا يؤثر على معدل تغطية التجارة الخارجية وبالتالي لا يؤثر على ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: معدل التضخم؛ ميزان المدفوعات؛ معدل تغطية التجارة الخارجية؛

تصنيف JEL: B23، C50.

Abstract: This study aims to measure the impact of inflation on the Algerian balance of payments during (1990-2019), by: the first part is analyzing the development of inflation rates and the balance of payments balance in Algeria during the study period, while the second part is devoted to estimating the impact of inflation rate on the balance of payments in Algeria by the time series of the two variables, using the VAR modele, and it was finally concluded that the inflation rate does not affect the balance of payments in Algeria.

.keyword: inflation; balance of payments; foreign trade coverage rate;

JEL classification code: B23, C50

المؤلف المرسل: بن زروق إيمان،

الإيميل: mesimene@yahoo.fr

1. مقدمة:

يعتبر كل من التضخم ورصيد ميزان المدفوعات من أهم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية التي تحدد وضعية الدولة اقتصاديا، ومما لوحظ على مر عدة سنوات أن أي دولة تعاني من أزمة اقتصادية، تشهد في الوقت نفسه ارتفاع معدلات التضخم، وكذلك تسجيل عجز في ميزان المدفوعات، والجزائر دولة نامية عانت من العديد من المشاكل الاقتصادية، وسجلت في العديد من السنوات عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها، كما سجلت معدلات تضخم كبيرة جدا، وهو الأمر الذي دفعنا إلى البحث والدراسة بغية الإجابة على الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

هل لمعدل التضخم تأثير على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)؟

فرضية الدراسة: تركز الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وهي:

لمعدل التضخم تأثير واضح على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- دراسة وتحليل تطور كل من معدلات التضخم ورصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري؛

- بناء نموذج قياسي لاختبار وجود أثر من معدلات التضخم على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)؛

منهجية الدراسة:

من أجل اختبار أثر التضخم على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر والذي تم تعويضه بمعدل تغطية التجارة الخارجية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الأساليب القياسية وبرنامج Eviezs10 للقيام بنمذجة ديناميكية أثر التضخم على معدل تغطية التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2019).

2. تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فترة هامة في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار. (Boutaleb, 2013, .287).

ويمكن أن نسقم تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

1.2. تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

من خلال الجدول رقم (1) سنحاول تحليل كيفية تغير معدل التضخم خلال الفترة

(1990-2019)

(الجدول 1): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم	16.65	25.88	31.67	20.54	29.04	29.78	18.68
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	5.73	4.95	2.64	0.344	4.22	1.41	4.26
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	4.52	8.89	3.25	2.90	4.78	6.40	5.60
السنوات	2018	2019					
معدل التضخم	4.3	1.9					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: <http://www.worldbank.org>

الفترة: (1990-1993). عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 16.65% في عام 1990 ليرتفع إلى 31.67% سنة 1992، أي بزيادة قدرها 15 نقطة في مدة سنتين فقط، حيث يعتبر معدل 31.67% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003، ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل أهمها: التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة؛ تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض.

أما خلال سنة 1993 انخفض معدل التضخم بـ 11 نقطة ليصل إلى 20.54%، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي. (mourad, 2011, p p 66,67)

الفترة: (1994-1995). خلال هذه الفترة عاود معدل التضخم الارتفاع من جديد حيث انتقل من معدل 20.54% سنة 1993 إلى 29.04% سنة 1994، ثم إلى 29.78% سنة 1995 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها، التحرير الواسع للأسعار خلال هذه الفترة ورفع الدعم الحكومي عنها. (kouri yahia, 2014, p3)

الفترة: (1996-1999). خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم حيث بلغت نسبة 18.7% سنة 1996، لتستمر في التراجع بعدها وتبلغ معدل 2.64% سنة 1999، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها:

التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي؛
تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة؛

تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت معدلا عاليا 29.30% سنة 1999.

بالإضافة أيضا إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين. (kouri yahia, 2014, p3)

الفترة: (2000-2003). بلغ معدل التضخم 0.34% سنة 2000 كأدى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية. (Grouf, 2013, p 272)

لكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.2% وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ: 3%، ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002، ومرد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30%. (رايس، 2013، ص 204). (Rais, 2013, p 204)

سنة 2003 شهدت ارتفاعا جديدا في معدل التضخم حيث بلغ 4.26%، والذي يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29%، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003. (Lazaar, Rais, p 194)

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر بـ 3.96% والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة، إلى عدة عوامل منها: تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%.

وفي سنة 2005 قدر معدل التضخم بـ 1.38% أي بتراجع قدره نقطتين عما كان عليه سنة 2004 هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية وعودة أسعار البنترول إلى مستواها الطبيعي. بالإضافة أيضا إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-) 39% (Rais, 2013, p 204).

وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم بـ 2.31% ليرتفع في سنة 2007 إلى 3.67%، أي أنه ارتفع وتجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية والمقدر بـ 3% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفاكهة، وأيضا نمو السيولة النقدية من 56.7% سنة 2006 إلى 74.5% سنة 2007، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو النقدي من 18.6% سنة 2006 إلى 24.2% سنة 2007، وكل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم. (Talahite, 2011, p 75) في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية، أي في سنة 2008، إلى 4.86% أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة. ولعل ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية منها سنة 2008. (Bouhassoun, 2014, p 256).

وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.7% وهو ما يعتبر أعلى معدل في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. (FMI, 2011, p 5). فخلال التسع أشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بـ 1.5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008، وبذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4.2% في نهاية سبتمبر 2008 إلى 5.7% في نهاية سبتمبر 2009. ويرجع هذا الضغط التضخمي أساسا إلى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها إلى 7.8% تحت تأثير الارتفاع الكبير لأسعار السلع الفلاحية الطازجة (+ 20.7%) المنتجة محليا. (Ministry of finance, 2009, p 12) كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار

المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر.

وفي سنة 2010 عاود معدل التضخم الانخفاض نوعا ما ليبلغ 3.91% وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة، أما في سنة 2011 فقد ارتفع معدل التضخم من جديد ليبلغ 4.52%، وحسب دراسة أجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجموع M2 في هذه الزيادة، وذلك بنسبة 63% من التضخم في حين تتوزع نسب الزيادة الباقية بين 7% بسبب تحركات أسعار الصرف، 21% بسبب التضخم المستورد، و9% بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي. (Bouhassoun, 2014, p 259).

وفي سنة 2012 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جدا حيث قفز بحوالي 4 نقاط من 4.52% سنة 2011 إلى 8.9% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة في نفس السنة، بالإضافة إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009 (Ben brika, 2012, p 212).

وفي سنة 2013 عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد ليصل إلى 3.25%، ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في ظل الطرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول.

أما في سنة 2015، فقد انخفض متوسط سعر برميل النفط من 109.55 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015، أي انخفاض بنسبة 47.02% (Bank of Algeria, 2015, p 16) واستمر هذا الانخفاض ليصل في أواخر سنة 2015 إلى 35 دولار للبرميل الواحد، وهو أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 والمقدر بـ 37 دولار للبرميل الواحد، واقترب السعر المرتقب من سعر تكلفة الاستخراج ما سيزيد من عجز الميزانية أكثر. وقد كان لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية، خاصة وأن الحكومة عمدت إلى تخفيض قيمة العملة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، فحسب إحصائيات وزارة المالية قدر معدل التضخم لسنة 2015 بـ

4.78% أي زيادة قدرها 1.86 نقطة عن سنة 2014. ليواصل الارتفاع أيضا سنة 2016 ليبلغ 6.4% ويبدو أن هذا التواصل في الارتفاع خلال سنتي 2015 و 2016 لا علاقة له بالتضخم المستورد، كون مؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم يعرف إلا ارتفاعا بسيطا ولم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي إلا 21.8%، كما يبدو أن ارتفاع التضخم في سنة 2016 لم يرافقه توسع في الكتلة النقدية M2، حيث وللسنة الثانية على التوالي لم ترتفع وسائل الدفع التي يمتلكها المتعاملون غير المليون إلا بواقع 0.79% في 2016 مقابل 0.13% سنة 2015.

بعد سنتين من الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم، عاد في سنة 2017 إلى الانخفاض نوعا ما حيث قدر بـ: 5.6%. واستمر في الانخفاض خلال السنتين 2018 و 2019، وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الأسعار. (Bank of Algeria, 2018, p 5)

3. تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

يعتبر رصيد ميزان المدفوعات واحدا من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي تعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة، وفيما يلي سنتناول تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول (02): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
رصيد ميزان المدفوعات	0.084	1.047	0.11-	0.03-	4.36-	6.30-	2.10-	1.16
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد ميزان المدفوعات	1.74	2.38	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25	16.94
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد ميزان المدفوعات	17.73	29.53	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019		
رصيد ميزان المدفوعات	5.88-	27.54-	26.03-	21.76-	-15.82-	-16.93-		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة (1990-2019)

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ ما يلي:

- الفترة (1990-1996): كانت هذه الفترة هي المرحلة التي شهد فيها التضخم في الاقتصاد الجزائري معدلات مرتفعة جدا حيث انتقل من 16.65% سنة 1990 إلى 31.67% سنة 1992 أي بزيادة قدرها 5 نقاط كاملة في ظرف سنتين فقط في حين أن رصيد ميزان المدفوعات سجل فائضا سنة 1990 قدر بـ 0.084 مليار دولار سنة 1990 ثم ارتفع فائضه سنة 1991 ليلبغ 1.047 مليار دولار أما في سنة 1992 سجل عجزا قدر بـ 0.110 مليار دولار، وشهدت الجزائر خلال هذه الفترة تناقصا في حصيللة الصادرات بسبب تراجع الصادرات النفطية، حيث قامت الجزائر ببذل مجهودات كبيرة للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا يعتمد على قوى السوق، وأبرمت اتفاقيتين تمويليتين مع صندوق النقد الدولي في سنتي 1989 و1991.

وفي سنة 1991 تعرضت الجزائر إلى أزمة الجفاف، والتي استمرت طويلا مما أثر على المحاصيل الزراعية وبالتالي زيادة الواردات منها، إضافة إلى تراجع أسعار النفط الدولية مرة أخرى، مما أدى إلى ظهور العجز في ميزان المدفوعات الجزائري، وارتفاع رصيد الدين الخارجي الذي وصل إلى 63% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993 ورغم هذا انخفضت قيمة العجز المسجل في ميزان المدفوعات من 0.110 مليار دولار سنة 1992 إلى 0.030 مليار دولار سنة 1993 تزامنا مع انخفاض معدل التضخم من 31.67% إلى 20.54% خلال سنتي 1992، 1993 على التوالي، بعد ذلك وفي سنة 1994 ارتفع معدل التضخم مرة أخرى ليصل إلى 29.04% كما ارتفعت قيمة عجز ميزان المدفوعات لتصل إلى 4.360 مليار دولار، خلال نفس السنة. وفي سنة 1995 استمر معدل التضخم في الارتفاع ومعه أيضا استمر ارتفاع العجز المسجل في ميزان المدفوعات ليسجلا على التوالي 29.78% و6.300 مليار دولار.

أما في سنة 1996 فقد خفت الضغوط التضخمية على الاقتصاد الجزائري ليلبغ المتوسط السنوي لها 18.68% مترافقا مع انخفاض ملحوظ في عجز ميزان المدفوعات الذي بلغ 2.100 مليار دولار، وبالتالي فإن المتأمل لهذه الفترة سوف يلاحظ الانعكاس السلبي لمعدلات التضخم والأوضاع الاقتصادية المتدهورة على وضعية ميزان المدفوعات.

بداية من سنة 1997 ارتفعت حصيلة الصادرات النفطية بفضل ارتفاع سعر النفط، حيث وصلت حصيلتها في نفس السنة إلى 14 مليار دولار، هذا الانتعاش الاقتصادي انعكس بشكل إيجابي وواضح جدا على المستوى العام للأسعار حيث انخفض معدل التضخم انخفاضا ملحوظا وهاما، لينتقل من 18.68% سنة 1996 إلى 5.73% سنة 1997، نفس النتيجة حصلت بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات الذي قفز من عجز فاق 2 مليار دولار إلى تسجيل فائض بـ 1.160 مليار دولار، إضافة إلى ذلك فإن هذا الفائض المسجل في ميزان المدفوعات سمح بإعادة جدولة الديون والتمويلات المختلفة بفك الخناق المالي الخارجي، وتشكيل احتياطات إجمالية لأول مرة تصل إلى 8.05 مليار دولار، بعد أن كانت سنة 1994 لا تتعدى 2.64 مليار دولار. (Ben youcef, 2016, p 251)

فيما عدا ذلك فإن حصيلة الصادرات الجزائرية متوقفة على أسعار البترول، ونظرا إلى تراجع أسعار البترول سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل، فقد تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار دولار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات داخليا وبالتالي تراجع الطلب عليها. وعزز الاتجاه الانخفاضي تراجع الطلب على بعض المنتجات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملًا تجاريا. وكان لهذه الظروف أثرا إيجابيا على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.69 مليار دولار سنة 1997. (Hadji, 2016, p 253) ولقد سجل ميزان المدفوعات سنة 1999 عجزا قدر بـ 2.38 مليار دولار، وذلك رغم ارتفاع أسعار البترول والتي بلغت 17.91 دولار للبرميل الواحد، مقابل 12.94 دولار للبرميل الواحد سنة 1998، وهذا ما يفسره العجز الكبير في حساب رأس المال والذي قدر بـ 2.40 مليار دولار سنة 1999.

وفي سنة 2000 بلغ معدل التضخم أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة بأكملها حيث قدر بـ 0.34%، وهو ما انعكس إيجابيا على الوضع الاقتصادي الجزائري عموما، وفي نفس السنة أيضا حقق ميزان المدفوعات قفزة نوعية ممتازة منتقلا من عجز فاق 2 مليار دولار إلى فائض قدر بـ 7.570 مليار دولار بفضل استمرار ارتفاع أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل الواحد 28.5 دولار، وقد تميزت الفترة (2000-2010) بتمكن الجزائر من تسديد جزء كبير

من ديونها الخارجية مسبقا، وتحويل جزء من المديونية إلى استثمارات، وقد قدرت المديونية سنة 2000 بمبلغ 25 مليار دولار، وانخفضت لتصل إلى 17.19 مليار دولار سنة 2005. من جهة أخرى، فقد تم تسديد مجمل الديون الخارجية الكلية لنادي باريس ولندن ومؤسسات متعددة الأطراف ما بين سنة 2000 إلى نهاية 2006، وبذلك تكون الجزائر قد سددت أكثر من 16 مليار دولار. مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

ومن الملاحظ أيضا خلال هذه الفترة استمرار ميزان المدفوعات في تسجيل فوائض، ويرجع الفضل في ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008، وفي نفس الفترة أيضا كانت معدلات التضخم معقولة جدا حيث بلغت أقصى نسبة سنة 2009 بمعدل 5.73%. وبالعودة إلى ميزان المدفوعات نلاحظ أنه سجل تحسنا كبيرا جدا سنة 2007 حيث انتقل من فائض قدره 17.730 مليار دولار سنة 2006 إلى فائض قدره 29.530 مليار دولار وذلك على الرغم من أن الواردات من السلع والخدمات قد سجلت نموا قدر بـ 27.40%، وسجلت صادرات المحروقات زيادة بمقدار 11.2% سنة 2007، في الوقت الذي انتقل فيه السعر المتوسط للبرميل الواحد من النفط من 65.7 دولار سنة 2006 إلى 74.7 دولار سنة 2007. (Bank of Algeria, 2008, p 3)

وفي سنة 2008 واصل ميزان المدفوعات الجزائري تسجيل فوائض معتبرة، حيث بلغ فائض الميزان الجاري لسنة 2008 بكاملها مستوى 34.45 مليار دولار، وهو ما يمثل 20.2% من إجمالي الناتج الداخلي، وقد تحقق ذلك بغض النظر عن الانخفاض في الأسعار العالمية للمحروقات في الثلاثي الرابع من سنة 2008. (Bank of Algeria, 2009, p 78) إلا أن هذا الفائض انخفض سنة 2009 ليقدر بـ 3.860 مليار دولار وهي نفس السنة التي سجلت أعلى معدل تضخم خلال الفترة من 2000 إلى 2011 حيث بلغ 5.73%

وبفضل التحسن المتواصل دائما لأسعار النفط، فقد سجل ميزان المدفوعات تحسنا أيضا في سنة 2010، حيث قدر سعر البرميل الواحد من النفط بـ 80.2 دولار مقابل 62.26 دولار سنة 2009، وقفز بذلك فائض ميزان المدفوعات من 3.9 مليار دولار لسنة 2009

إلى 15.6 مليار دولار سنة 2010، ويعتبر هذا الفائض معتبرا وساهم بشكل ملحوظ في تغذية مستوى احتياطات الصرف الرسمية للجزائر، الذي بلغ 162.2 مليار دولار سنة 2010، في الوقت الذي استقر فيه الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل عند مستوى 5.16 مليار دولار، ولم يمثل سوى 3.5% من إجمالي الناتج الداخلي المقدر لسنة 2010. (Bank of Algeria, 2011, p 58)

وفي سنة 2011 استمر الفائض في ميزان المدفوعات الجزائري، حيث سجل رصيدا قدر بـ 20.14 مليار دولار، معززا بذلك الوضعية المالية الخارجية للجزائر. وفي سنة 2012 شهدت معدلات التضخم ارتفاعا محسوسا بالغة بذلك 8.89% كما انخفض فائض ميزان المدفوعات ليصل إلى 12.060 مليار دولار، إلا أن الوضعية المالية الجزائرية مازالت قوية، وفي سنة 2013 تراجع رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بشكل ملحوظ حيث قدر بـ 0.13 مليار دولار فقط، وفي سنة 2014 حقق عجزا قدر بـ 5.88 مليار دولار، ولعل سبب هذا التراجع في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري هو الأزمة العالمية، المتمثلة في انهيار أسعار البترول، وبالتالي تراجع قيمة الصادرات النفطية التي تعتمد عليها الجزائر بشكل أساسي، وتواصل هذا العجز في ميزان المدفوعات مع ارتفاع قيمته حيث بلغ في السنوات 2015 و2016 و2017، -27.54 و-26.03 و-21.76 مليار دولار على التوالي، والسبب في ذلك دائما هو تراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع الواردات. وفي سنة 2018 تراجعت قيمة العجز في رصيد ميزان المدفوعات لتبلغ 15.82 مليار دولار مقابل 21.76 مليار دولار في سنة 2017، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية للسلع بنسبة 18.9% سنة 2018، في ظرف تميز بالركود الكلي تقريبا لواردات السلع.

4. نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

في هذا الجزء من الدراسة سوف نحاول نمذجة ديناميكية معدل التضخم في أثره على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، ولضرورة الاقتصاد القياسي ونتيجة لعدم تجانس السلاسل الزمنية سوف نأخذ شكل اللوغاريتمات لمتغيرات الدراسة، وبما أن رصيد ميزان المدفوعات يأخذ قيمة سالبة، فقد تم تعويضه بمعدل تغطية التجارة الخارجية، وتم الاعتماد في بناء النموذج على المتغيرات الأكثر تأثيرا في معدل تغطية التجارة الخارجية والتي تمثلت في:

- معدل التضخم LOGINF، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي LOGTCH، معدل النمو الاقتصادي LOGPIB، والمتغير التابع وهو معدل تغطية التجارة الخارجية LOGTCE.

1.4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات:

بعد دراسة السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باستعمال نموذج ديكي فولر الموسع تم التوصل إلى النتائج التالية:

بالنسبة للسلاسل الزمنية: LOGTCE، LOGTCH، LOGINF فقد أظهرت نتيجة اختبار ديكي فولر الموسع ADF أنها غير مستقرة في المستوى نظرا لكون قيمة الاحتمال prob الموافق لكل من: $t_{\hat{\alpha}_1}$ ، $t_{\hat{\alpha}_1}$ ، $t_{\hat{\beta}}$ أكبر من 5% مما أدى إلى قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة في كل سلسلة وبالتالي عدم استقرارها في المستوى، أي أنها سلاسل زمنية من نوع DS.

وبالانتقال إلى الفرق الأول أصبحت قيمة الاحتمال prob الموافقة لقيمة ADF أقل من 5% مما أدى إلى رفض فرضية العدم، أي عدم وجود جذر وحدة وبالتالي فالسلاسل أصبحت مستقرة في الفرق الأول، أما قيمة الاحتمال الموافقة لقيمة الاتجاه الزمني trend فكانت أكبر من 5% في جميع السلاسل الزمنية مما يعني عدم وجود اتجاه زمني في كل السلاسل؛ وبالتالي فهذه السلاسل الزمنية كلها مستقرة من الدرجة الأولى. بالنسبة لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي LOGPIB فقد بينت نتائج الاختبار أنها غير مستقرة في المستوى، وفي الفرق الأول تبين أنها تحتوي على اتجاه زمني وذلك لأن الاحتمال prob الموافق لقيمة الاتجاه الزمني trend كان أقل من 5%، أي أنها سلسلة من نوع TS، مما يعني ضرورة إزالة الاتجاه العام وبذلك أصبحت السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية.

2.4 دراسة أثر التضخم على معدل تغطية التجارة الخارجية:

بعد دراستنا لاستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المدرجة في الدراسة، تأتي مرحلة التقدير وسوف نستخدم لهذا الغرض نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، وذلك لأن لدينا سلاسل زمنية مختلفة في درجة الاستقرار. أخذ نموذج الدراسة الشكل الرياضي التالي:

$$DLOGTCE = f(DLOGINF, DLOGTCH, DTRENDDDLOGPIB)$$

أولاً: اختيار درجة التأخر المثلى.

الجدول (03): اختبار عدد فترات التباطؤ لنموذج معدل تغطية التجارة الخارجية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	117.0325	NA	1.97e-09	-8.694805	-8.501252*	-8.639069
1	131.4967	23.36531	2.26e-09	-8.576670	-7.608903	-8.297988
2	140.2576	11.45660	4.35e-09	-8.019818	-6.277838	-7.518191
3	175.9660	35.70835*	1.26e-09*	-9.535844*	-7.019651	-8.811272*

المصدر: مخرجات 10 EIEWS

من خلال الجدول يتضح لنا أن درجة التأخر المثلى لهذا النموذج هي: 3 أي ضرورة أخذ 3 فجوات زمنية.

ثانياً: استخراج معادلة النموذج وتقديره.

$$DLOGTCE = C(1)*DLOGTCE(-1) + C(2)*DLOGTCE(-2) + C(3)*DLOGTCE(-3) + C(4)*DLOGINF(-1) + C(5)*DLOGINF(-2) + C(6)*DLOGINF(-3) + C(7)*DLOGTCH(-1) + C(8)*DLOGTCH(-2) + C(9)*DLOGTCH(-3) + C(10)*DTRENDDDLOGPIB(-1) + C(11)*DTRENDDDLOGPIB(-2) + C(12)*DTRENDDDLOGPIB(-3) + C(13)$$

<i>R-squared</i>	0.465155	<i>Mean dependent var</i>	-0.006923
<i>Adjusted R-squared</i>	-0.028547	<i>S.D. dependent var</i>	0.108546
<i>S.E. of regression</i>	0.110084	<i>Akaike info criterion</i>	-1.268292
<i>Sum squared resid</i>	0.157541	<i>Schwarz criterion</i>	-0.639244
<i>Log likelihood</i>	29.48780	<i>Hannan-Quinn criter.</i>	-1.087149
<i>F-statistic</i>	0.942177	<i>Durbin-Watson stat</i>	1.903596
<i>Prob(F-statistic)</i>	0.538020		

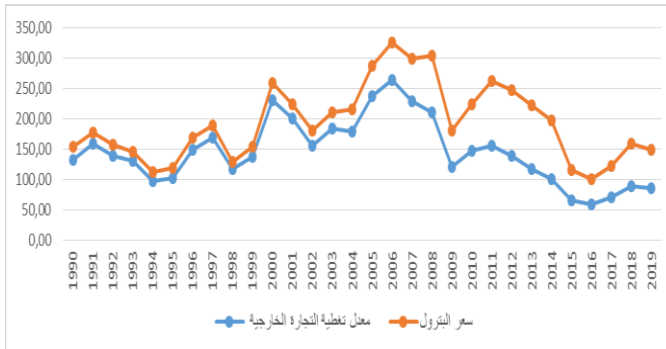
تشير المعادلة أعلاه إلى معدل تغطية التجارة الخارجية بدلالة قيمه السابقة والقيم السابقة لمعدل التضخم، سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي، ويمكن أن نستنتج ما يلي:

- معامل التحديد $R^2=0.4651$ مما يعني أن 46.51% من التغيرات في معدل تغطية التجارة الخارجية مفسرة بقيمه السابقة، والقيم السابقة للمتغيرات الداخلة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى؛

- المعنوية الكلية للنموذج غير مقبولة، لأن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند 5%، حيث تبين أن قيمة F -statistic \downarrow p -value تقدر بـ 0.53، وبالتالي فإن المعادلة المفسرة لمعدل تغطية التجارة الخارجية غير مقبولة إحصائياً.

من خلال نتيجة تقدير نموذج معدل التغطية الخارجية تبين لنا أنه ليس ذا دلالة إحصائية وقدرته التفسيرية غير مقبولة، وبالتالي يمكن القول أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج لا تؤثر في معدل تغطية التجارة الخارجية بما في ذلك معدل التضخم، وبالإضافة إلى هذا النموذج فقد تمت تجربة عدة نماذج أخرى، تضمنت متغيرات أخرى مثل سعر النفط، إلا أنها جميعاً كانت غير معنوية، ومرد ذلك هو الارتباط الكبير لمعدل تغطية التجارة الخارجية بأسعار النفط، الذي يشكل 97% من حجم الصادرات الجزائرية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار البترول سيؤدي إلى ارتفاع معدل تغطية التجارة الخارجية بسبب زيادة الصادرات والعكس في حالة الانخفاض، والشكل رقم (1) يوضح لنا العلاقة بين سعر البترول ومعدل تغطية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

الشكل (1): تطور سعر البترول ومعدل تغطية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج excel

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن كلا من سعر البترول ومعدل تغطية التجارة الخارجية يسلكان نفس السلوك خلال الفترة (1990-2019) والمنحنى البياني لتطور كل منهما يكاد يكون متطابقا، وهذا ما يؤكد لنا أن سعر البترول هو المتحكم الأساسي في حركة معدل تغطية التجارة الخارجية.

5. الخاتمة:

من خلال الدراسة القياسية لأثر معدل التضخم على معدل تغطية التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2019)، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ليس مستقرة عند نفس المستوى وهو ما دفعنا إلى استعمال نموذج VAR؛
- لا يؤثر معدل التضخم على معدل تغطية التجارة الخارجية ونفس الأمر بالنسبة لبقية المتغيرات المدرجة في النموذج، والنموذج المتبع لم يكن ذا معنوية إحصائية؛
- يتأثر معدل تغطية التجارة الخارجية بصورة كبيرة بصادرات النفط، وذلك لأنها تمثل نسبة كبيرة جدا من الصادرات الجزائرية، كما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على إيراداته من النفط اعتمادا شبه كلي.

مما سبق تبين لنا أن معدل التضخم لا يؤثر على معدل تغطية التجارة الخارجية، وبالتالي لا يؤثر أيضا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، ومرد ذلك هو الاعتماد شبه الكلي للدولة الجزائرية على إيراداتها من الصادرات النفطية بشكل كبير جدا، مما جعلها المتحكم الأول والرئيسي في معدل تغطية التجارة الخارجية، وعليه نقدم بعض الاقتراحات لمعالجة في هذا الصدد:

- تشجيع التنوع الاقتصادي، وتنويع مصادر الإيرادات كالسياحة والتجارة والصناعة؛
- العمل على تشجيع الصادرات المحلية وتنويعها بغية تجنب الصدمات الناتجة عن انهيار أسعار النفط.

6. الهوامش:

- 1 "The behavior of the main macroeconomic and financial indicators at the end of September 2009" (2009), Minister of Finance, General Directorate of Forecasting and Policies, Algeria.
- 2 Abdallah Koury Yahia, (2014), "Determinants of Inflation in Algeria: An Econometric Study Using Multiple Structural

- Autoregressive Vector Models SVAR 1970-2012*”, *Researcher Magazine*, No. 14.
- 3 Ali Lazaar, Fadil Rais, “Monetary Surpluses and Determinants of Inflation in Algeria (1999-2009),” *Laboratory of Finance, Banking and Business Administration, University of Biskra*.
 - 4 *Bank of Algeria Report*, (2008), “Developments in the Financial and Monetary Situation in Algeria”, Algeria.
 - 5 *Bank of Algeria Report*, (2009), “Annual Report 2008 Economic and Monetary Development of Algeria”, Algeria.
 - 6 *Bank of Algeria Report*, (2011), “Annual Report 2010 Economic and Monetary Development of Algeria”, Algeria.
 - 7 *Bank of Algeria*, (2015), “Economic and monetary developments for the year 2014 and the latest trends for the year 2015”, the intervention of the Governor of the Bank of Algeria before the National People's Assembly.
 - 8 *Bank of Algeria*, (2018), “Annual Report 2017, Economic and Monetary Development of Algeria.”
 - 9 Ben Youssef Nawa, (2016), “The Impact of Inflation on Macroeconomic Variables, An Econometric Study of the Case of Algeria during the Period 1970-2012”, PhD dissertation in Economic Sciences, University of Biskra, Algeria.
 - 10 Benbrika Al-Zahra, (2013), “An econometric study of the impact of exchange policy on inflation in Algeria during the period 1990-2011,” *Journal of Economic and Administrative Research*, No. 13, University of Biskra.
 - 11 Bouhassoun Zahira, “the money-inflation relationship in the context of the Algerian economy”, thesis for obtaining a doctorate in economics, University of Tlemcen Algeria, 2013/2014.
 - 12 Boutaleb kouider, (2013), wage policy: theoretical foundations and empirical analyzes of the Algerian experience, (office of university publications, algiers).
 - 13 Fatiha Talahite, (2011), Ahmed Hammadache, "the Algerian economy in the context of the international financial crisis", the Algerian economy to the challenges of globalization, study day, Grenoble, Tuesday, February 8, 2011.
 - 14 Hajji, Soumaya, (2016), “The Role of Monetary Policy in Addressing the Imbalance of Payments Disequilibrium, the Case of

- Algeria 1990-2014”, *third-cycle doctoral dissertation in economic sciences, University of Biskra, Algeria.*
- 15 International Monetary Fund, “Algeria: Staff Report for the 2010 Article IV Consultation”, (IMF Report No. 11/39, March 2011)
- 16 Mohamed Karim Grouf, (2013), “Modern monetary policy and targeting inflation in Algeria, an analytical study for the period (1999/2011)”, *Journal of the Arab Academy in Denmark, No. 14, Denmark.*
- 17 Mourad Abdelkader, (2011), “A study of the impact of monetary variables on the exchange rate of the Algerian dinar against the US dollar during the period 1974-2003,” *a note submitted to complete the requirements for a master’s degree in economic sciences, Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria.*
- 18 Rais Fadil, (2013), “Challenges of Monetary Policy and Determinants of Inflation in Algeria (2000-2011)”, *Arab Economic Research Journal, Issues 61-62.*